



ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

23 أبريل 2024

هبوط سعر "العيش"

183
392
3198
39%
7178
5388

إصدار
أسبوعي



المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES





المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون

أحمد بيومي

بسنت جمال

آية حمدي

محمد صبري

أسماء رفعت

أسماء فهمي

سالي عاشور

أمل إسماعيل

د. عمر الحسيني

مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905863 | +20226905862 | +20226905861

المحتويات

أبرز قضايا
الأسبوع

6

تقديم

5

مقالات
تحليلية

18

معلومة
مصورة

17

مقالات تحليلية

تيسير
المعاملات
النقدية...
الدوافع
والتداعيات

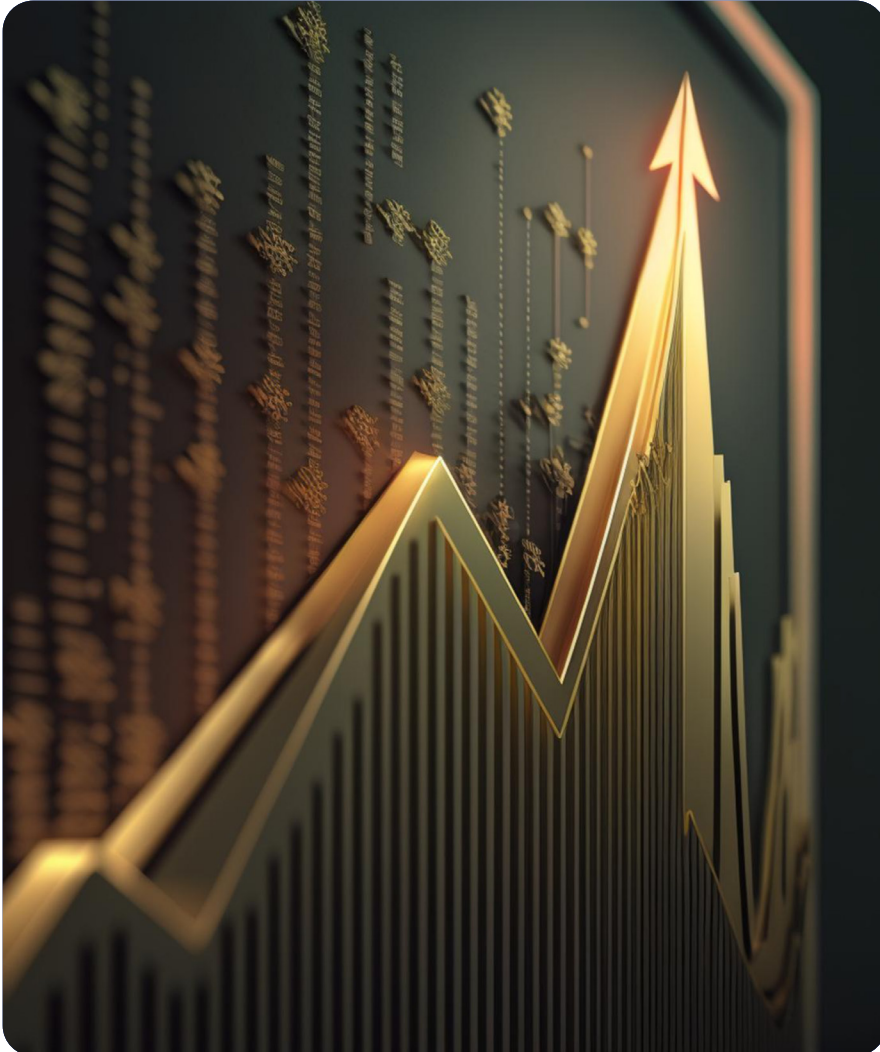
23

انخفاض
أسعار القمح:
هل يتأثر
رغيف الخبز
في مصر؟

18

تقديم

صباح الخير قراؤنا الأعزاء، وأهلاً بكم في عدد جديد حافل بالأخبار ففي الوقت الذي يصدر صندوق النقد الدولي توقعاته حول تحقيق الاقتصاد المصري لينمو بحوالي 4.4% في العام المالي 2025/2024، تستطيع الصادرات المصرية ان تحقق نمو بنسبة 5% وتفتح اسواق جديدة للصادرات السلعية المصرية، أما على مستوى نتائج تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، فقد استمر البنك المركزي في سياساته لخفض القيود على سوق النقد برفع حد السحب اليومي، و من جانب آخر هبط سعر طن الدقيق المحلي بنسبة 35% خلال شهرين فقط (منذ بداية مارس) وهو ما دفع وزارة التموين وشعبه المخازن للنظر في إعادة تسعير رغيف الخبز السياحي والحر وخفض سرعة، وإلى التفاصيل.



أبرز قضايا الأسبوع

الأخبار محلية



- صندوق النقد يكشف توقعاته لنمو الاقتصاد المصري خلال 2024 و2025

أبقى صندوق النقد الدولي على توقعاته لنمو الاقتصاد المصري عند 3% خلال العام المالي الحالي 2024/2023، فيما خفض توقعاته للعام المالي المقبل 2025/2024 إلى 4.4% من 4.7%، في التقديرات السابقة الصادرة في يناير الماضي، وأوضح الصندوق أن الاقتصاد المصري حقق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.8% خلال عام 2023.

- الصادرات المصرية تسجل 9.6 مليار دولار خلال الربع الأول من 2024

بلغت الصادرات السلعية المصرية خلال الربع الأول من العام الجاري 9 مليار و612 مليون دولار، مقابل 9 مليار و129 مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2023 بنسبة ارتفاع بلغت 5.3%، جاء ذلك في سياق أحدث تقرير تلقاه الوزير من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات حول مؤشرات الصادرات السلعية المصرية خلال الربع الأول من عام 2024. وتضمن التقرير أكبر الأسواق المستقبلية للصادرات السلعية المصرية خلال الربع الأول من العام الجاري، والتي شملت تركيا بقيمة 874 مليون دولار،

والمملكة العربية السعودية بقيمة 792 مليون دولار، والإمارات العربية المتحدة بقيمة 586 مليون دولار وإيطاليا بقيمة 544 مليون دولار، والولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 471 مليون دولار.

• وزارة المالية تصدر أول سندات سيادية خضراء بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا

طرحت الحكومة حوافز لتشجيع إنتاج الهيدروجين الأخضر في مصر بنسبة تتراوح من 33% إلى 55% من الضرائب المستحقة، وحافز آخر يصل إلى 35% من تكلفة إنتاج كل سيارة كهربائية محلياً، على نحو يؤكد اهتمامها بالقطاعات الواعدة ذات الأولوية الإقليمية والعالمية، ويسهم في جذب المزيد



من الاستثمارات الخاصة الصديقة للبيئة، وتم إصدار أول سندات سيادية خضراء بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقيمة 750 مليون دولار، وسندات الباندا في السوق الصينية بقيمة 3.5 مليار يوان صيني.

• البنك المركزي يرفع حدود السحب النقدي اليومي من البنوك إلى 250 ألف جنيه

أعلن البنك المركزي المصري زيادة الحد الأقصى اليومي لعمليات السحب النقدي «الكاش» من فروع البنوك؛ ليصبح 250 ألف جنيه للأفراد والشركات، وذلك بهدف التيسير على المواطنين والشركات، وتقرر أيضاً رفع الحد الأقصى للسحب اليومي من ماكينات الصراف الآلي إلى 30 ألف جنيه، وللتعرف على المزيد

حول أثر هذا القرار ومتابعة قرارات المركزي والسياسات النقدية منذ إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي الثاني يمكن قراءة المقال التحليلي في آخر نشرتنا الاخبارية.

• صندوق النقد: ندعم اقتصاد مصر ورفعنا حجم برنامج التمويل لـ 8 مليارات دولار

قالت مديرة عام صندوق النقد الدولي أن صندوق النقد يدعم الاقتصاد المصري، حيث تم رفع قيمة برنامج التمويل من 3 مليارات دولار إلى 8 مليارات دولار، أي بزيادة قدرها 5 مليارات دولار، وأشارت إلى أن دول منطقة الشرق الأوسط تأثرت بتداعيات الحرب في غزة، لافتة إلى أن 80% من اقتصاد غزة تلاشى بالفعل بسبب الحرب.



• 149 مركزا لتحويل السيارات للغاز

تستهدف وزارة البترول والثروة المعدنية استراتيجية للتوسع في مشروعات استخدام الغاز الطبيعي حيث قامت الوزارة بوضع خطة طموحة أثمرت عن إنشاء 58 محطة لتموين السيارات للعمل بالغاز الطبيعي المضغوط خلال العام حتى نهاية مارس.

• اتحاد الغرف التجارية: انخفاض أسعار القمح والدقيق والزيت والذرة الصفراء

أعلن الاتحاد العام للغرف التجارية، انخفاض أسعار الجملة للسلع الأساسية منذ قرار تحرير سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية

بنسبة تتراوح بين 28 وحتى 43%، نتيجة الإفراج عن السلع بالجمارك، والتي بلغت 8 مليارات دولار، وانعكس ذلك على انخفاض أسعار الخبز والمكرونة وعدد من المنتجات والسلع الغذائية، وكان الاتحاد العام للغرف التجارية، قد أعلن تراجع غالبية السلع سواء الأساسية أو غيرها مقارنة بأسعار ما قبل التعويم بنسب تتراوح بين 15% إلى 35% حسب نسبة المكون الأجنبي بها متضمنا بعض السلع الهندسية وكافة ماركات السيارات.

• إطلاق مصر أول سوق كربون طوعي في أفريقيا

تقترب مصر من إطلاق أول سوق كربوني طوعي في أفريقيا، بهدف تحقيق الحياد الكربوني، وتعزيز انخراط الكيانات الاقتصادية العاملة في مختلف الأنشطة الإنتاجية في أنشطة خفض الانبعاثات الكربونية، ويقدم «اليوم السابع» أبرز الأسئلة وأجوبتها عن سوق شهادات الكربون.

• هبوط 12 قطاعًا بالبورصة خلال أسبوع على رأسها «الطاقة» بنسبة 3.9%

تباين أداء مؤشرات قطاعات البورصة المصرية، خلال تعاملات الأسبوع المنتهي، إذ تراجع 12 قطاعًا على رأسها الطاقة والخدمات المساندة، وخدمات النقل والشحن، والتجارة والموزعون بنسبة 3.9%، 3.4%، 3%، على التوالي، أعقبهما قطاع المقاولات والإنشاءات الهندسية بنسبة 2.7%، يليه قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة 2.2%، وهبطت قطاعات الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، والخدمات التعليمية، ومواد البناء بنسبة 1.8%، وانخفض قطاعا الموارد الأساسية، والاتصالات والإعلام وتكنولوجيا

المعلومات بنسبة %1.7، ونزل قطاع البنوك بنسبة %1، وأخيرًا قطاع المنسوجات والسلع المعمرة بنسبة %0.8، فيما ارتفعت قطاعات العقارات، والسياحة والترفيه، والرعاية الصحية والأدوية، والخدمات المالية غير المصرفية بنسبة %1.4، %1.1، %0.9، %0.2، على التوالي.

• انخفاض أسعار الخبز السياحي بنسبة 35%

استقرار سعر الصرف ساهم بشكل كبير في استقرار أسعار السلع الاستراتيجية، ومنها القمح، ووصل سعر طن الدقيق خلال الفترة ما قبل عيد الفطر بشهر إلى 21 ألف جنيه، و22 ألفاً، وأنه تم عقد اجتماعات مع أعضاء غرفة صناعة الجبوب، وأصحاب المطاحن



%72، وتم التوافق على ألا يتعدى سعر طن الدقيق حالياً لـ 16 ألف جنيه، بهدف توفير الخبز السياحي بأسعار مناسبة وأقل بنحو من 30% إلى 35%

من السعر السائد حالياً لسعر رغيف الخبز السياحي، لقراءة المزيد عن هذا الخبر والتعرف على تطور أسعار الدقيق خلال فترة الأشهر الست الماضية وجهود وزارة التموين في هذا الملف يمكن قراءة المقال التحليلي في آخر نشرتنا الاخبارية.

الاخبار الاقليمية

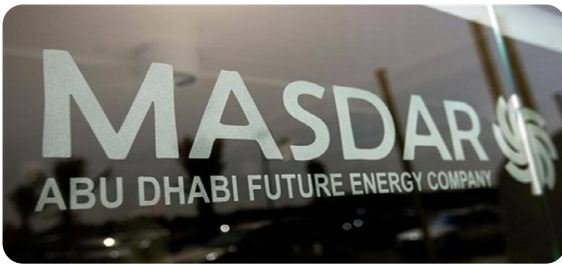


• «مصدر» الإماراتية تتجه للاستثمار في ليبيا ضمن برنامج لتصدير 10 غيغاواط

تدرس شركتا أبو ظبي لطاقة المستقبل «مصدر» و«دبليو سولار إنفستمنت»، التابعة لمجموعة ألفا ظبي القابضة المدرجة في بورصة أبو ظبي، بناء محطة طاقة شمسية في ليبيا بهدف تصدير الإنتاج إلى أوروبا، حيث تتفاوض ليبيا مع الشركتين لبناء 500 ميغاواط، كما تتفاوض مع «توتال» الفرنسية لبناء محطة بنفس الطاقة الإنتاجية، كما تضم المحادثات أيضا شركة «يو سي سي» القطرية وشركة «آسيا إنرجي» الأيرلندية

• «مصدر» الإماراتية تعتزم جمع مليار دولار من السندات الخضراء في 2024

تعتزم شركة «مصدر» للطاقة النظيفة في الإمارات العربية المتحدة إصدار سندات خضراء تتراوح قيمتها ما بين 750 مليون دولار ومليار دولار خلال 2024، إذ تسعى لزيادة قدرتها الإنتاجية. وقد أكملت الشركة، أول عملية بيع لها من السندات الخضراء بقيمة 750 مليون دولار السنة الماضية، وذكرت حينها أنها ربما تجمع ما يصل إلى 3 مليارات دولار للمساعدة في تمويل خطة توسع عالمية. تستهدف مصدر الاستحواذ على حصص في مشروعات طاقة نظيفة بقدرة 100 غيغاواط بحلول 2030.



• «S&P» تخفض تصنيف إسرائيل مع تفاقم المخاطر الجيوسياسية

قلصت «إس أند بي» التصنيف الائتماني للديون بدرجة واحدة إلى «+A»، وهو خامس أعلى مستوى لديها، ويعادل تصنيف برمودا والصين. وقالت الوكالة في بيان إن النظرة المستقبلية لا تزال سلبية، وستراجع التصنيف مرة أخرى في 10 مايو المقبل.



الاخبار الدولية

• ضغوط بيعيه عنيفة تضرب أسهم التكنولوجيا الأميركية الكبرى

واصلت مؤشرات الأسهم تراجعها من مستوياتها القياسية، ليهبط مؤشر «إس أند بي 500» (S&P 500) إلى ما دون مستوى 5000 نقطة، وانخفض مؤشر «ناسداك 100» (Nasdaq 100) بأكثر من 2%. ويُنْتَظَر أن تعلن أكثر من نصف شركات «العظماء السبعة» التكنولوجية عن نتائج أعمالها الأسبوع المقبل، مما يترك المستثمرين يتساءلون عما إذا كانت نتائج أعمال تلك الشركات سترقى إلى مستوى التوقعات المرتفعة بفضل الذكاء الاصطناعي. وفي يوم الجمعة فقط، انخفضت أسعار أسهم شركتين محبوبتين في مجال الذكاء الاصطناعي «إنفيديا»، و«سوبر مايكرو كمبيوتر» (Super Micro Computer) بما لا يقل عن 10%.



• بتكوين تعوض معظم خسائرها الناجمة عن التوترات الجيوسياسية

قلصت «بتكوين» خسائرها بعدما بدأت موجة التوترات الجيوسياسية الحادة في الانحسار،

عقب إطلاقها شرارة الهبوط العنيف في سوق العملات المشفرة بداية الأمر. وقد تدهورت أسعار الأصل الرقمي في مرحلة ما يوم الجمعة بنسبة تجاوزت 6% إلى 59643 دولاراً للوحدة، ثم استقرت لاحقاً، وتداولها المستثمرون بسعر 62160 دولاراً في تمام الساعة 1:14 ظهراً بتوقيت سنغافورة. واستقرت كذلك أسعار عملات مشفرة أخرى مثل «إيثر» و«سولانا» وعملة الميم المفضلة «دوج كوين».

• الدول الغنية تقترح تخصيص 11 مليار دولار للبنك الدولي لتعزيز الإقراض

اقترحت 11 دولة غنية، من بينها اليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، تزويد البنك الدولي بـ 11 مليار دولار كتمويل إضافي، وهي القيمة التي يقول البنك إنه قد يرفعها إلى ما يصل إلى 70 مليار دولار لاستخدامها بعمليات الإقراض.

• أسهم الأسواق الناشئة تتجه لتكبد أسوأ أداء أسبوعي في عامين

تراجعت مؤشرات أسهم الأسواق الناشئة وعملاتها يوم الجمعة 19 أبريل، إذ حقز تصاعد التوترات في الشرق الأوسط طلب المستثمرين على أصول الملاذات الآمنة، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الذهب والنفط.

انخفض مؤشر «إم إس سي آي» (MSCI) لأسهم الأسواق الناشئة بنحو 2.3%، ليمدد خسائره الأسبوعية إلى 4.5%، قبل تسجيل ارتفاع طفيف. ولا يزال متجهاً لتكبد أسوأ أداء أسبوعي منذ 2022. فيما انخفض نظيره للعملات 0.3%.

• ارتفاع أسعار النفط يهدد مسار خفض الفائدة

بعث بنك الاحتياطي الفيدرالي في تقريره نصف السنوي عن الاستقرار المالي الذي نُشر يوم الجمعة 19 ابريل 2024: «خطر ترسخ الضغوط التضخمية التي تؤدي إلى موقف سياسة نقدية أكثر تقييداً مما كان متوقعاً لا يزال هو الخطر الأكثر تكرراً». وارجع استمرار ارتفاع معدلات التضخم إلى خطر ارتفاع أسعار النفط بضغط من الهجمات الانتقامية المتبادلة بين إيران وإسرائيل يغذيان بعضهما بعضاً». وقد أضاف التقرير «في حالة تسبّب تصاعد التوترات تجاوز سعر النفط مستوى 100 دولار للبرميل، الذي يعثل حاجزاً نفسياً مهماً، لن يكون أمام البنوك المركزية خيار إلا التراجع عن تلميحاتها إلى خفض أسعار الفائدة».



• «بنك أوف أميركا»: مخاوف أسعار الفائدة المرتفعة تثير هروب المستثمرين من الأسهم

يقول خبراء استراتيجيون لدى «بنك أوف أميركا» إن المستثمرين يسحبون أموالهم من الأسهم، إذ

يفذي الاقتصاد الأمريكي القوي والتضخم العنيد مخاوف من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيبقي أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول.

• **تجار العملات يلجؤون إلى سوق الخيارات بحثاً عن الملاذات الآمنة**

تسود أسواق العملات مرحلة عزوف كامل عن المخاطرة وسط مخاوف من اتساع الصراع في الشرق الأوسط، مع اندفاع المتداولين إلى الملاذات الآمنة في كل من التداولات الفورية وسوق عقود الخيارات.

ارتفعت قيمة الدولار الأميركي مقابل عملات دول مجموعة العشر باستثناء الفرنك السويسري والين الياباني يوم الجمعة، بعد تقارير تفيد بأن إسرائيل شنت ضربة انتقامية على إيران. ارتفع مؤشر بلومبرغ للدولار الفوري لليوم السابع في ثمانية أيام.

• **التضخم في المملكة المتحدة يفوق التوقعات وسط صعود أسعار الطاقة**

تباطأ معدل التضخم في المملكة المتحدة لكنه جاء دون التوقعات خلال الشهر الماضي، مما يعزز موقف بعض مسؤولي بنك إنجلترا الذين يدعون إلى عدم البدء حالياً في خفض أسعار الفائدة. صرح مكتب الإحصاءات الوطنية في البلاد، يوم الأربعاء 17 أبريل، إن مؤشر أسعار المستهلكين ارتفع بواقع 3.2% في مارس على أساس سنوي، مقارنة بنحو 3.4% في فبراير السابق. ورغم أن هذه القراءة تعد الأدنى منذ سبتمبر 2021، إلا أنها لم ترق إلى مستوى توقعات بنك إنجلترا وخبراء اقتصاد آخرين من القطاع الخاص، ممن قدروا وصول النسبة إلى 3.1%.

• «النقد الدولي» يرجح بدء «أوبك+» زيادة إنتاج النفط في يوليو في دفعة للاقتصاد السعودي

يتوقع صندوق النقد الدولي أن تبدأ «أوبك+» وشركاؤها في زيادة إنتاج النفط تدريجياً بدءاً من يوليو، وهي عملية انتقالية من شأنها أن تعيد المملكة العربية السعودية إلى مصاف أسرع الاقتصادات نمواً في العالم العام المقبل. ويفسر هذا الرأي سبب تحول صندوق النقد الدولي إلى المزيد من التفاؤل بشأن السعودية، التي انكمش اقتصادها العام الماضي، حيث قادت تحالف «أوبك+» إلى جانب روسيا في تخفيضات الإنتاج التي قلصت الإمدادات ودفعت أسعار النفط إلى الارتفاع. وفي 2022، دفع إنتاج الخام القياسي للاقتصاد السعودي إلى تسجيل أسرع نمو في دول مجموعة العشرين.



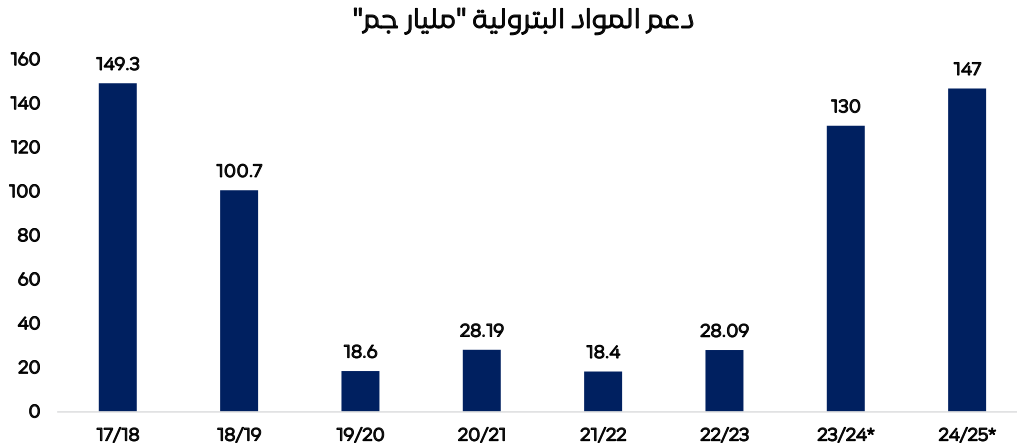
معلومة مصورة

”

ملف دعم المواد البترولية أحد الملفات الهامة التي كانت على أولوية برنامج الإصلاح الاقتصادي الأول الذي انطلق في نوفمبر 2016، وقد حقق ذلك البرنامج نجاحات كبيرة من خلال خفض دعم المواد البترولية من 149.3 مليار جم في عام 18/17 إلى 28.09 مليار جم في عام 23/22.

لكن تحريك سعر العملة لتسعييرها بالسعر العادل خلال الفترة العاضية وارتفاع اسعار البترول عالميا أعادت فاتورة الدعم إلى الفترة التي سبقت برنامج الإصلاح الاقتصادي الأول، وتضع الحكومة المصرية آثار خفض الدعم عن المحروقات في سياق أثارة الاجتماعية وتأثيره على معدل التضخم قبل اتخاذ أي خطوات بشأنه، لكنه بنهاية المطاف يجب أن تعود الامور إلى مسارها الصحيح وتنخفض فاتورة دعم المحروقات إلى بيانات ما قبل عام 24/23، فكم من الوقت سنتنظر للعودة إلى تلك الأرقام (أقل من 30 مليار دعم سنويا)؟

“



مقالات تحليلية

انخفاض أسعار القمح: هل يتأثر رغيف الخبز في مصر؟

أحمد بيومي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

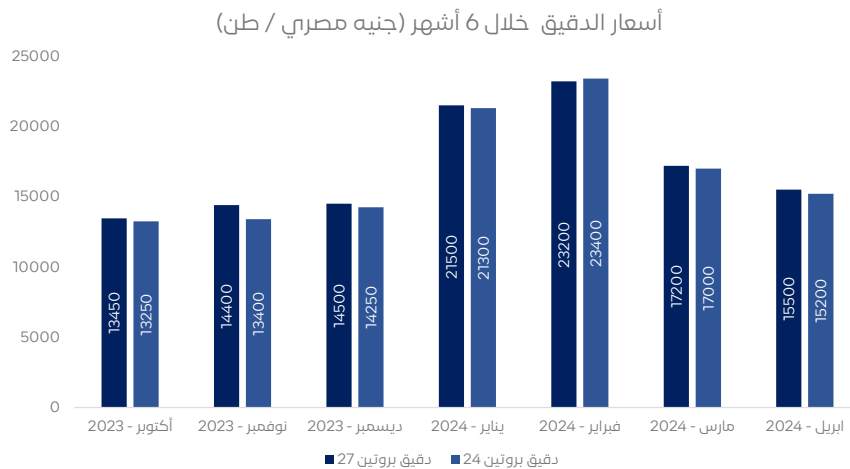
قبل شهرين تقريبا، انتشرت حالة الفوضى بالسوق في مصر وخاصة الغذائي منها مع إشارات عديدة من جانب المنتجين والتجار أن سعر الدولار الأمريكي هو المحرك الرئيسي والسبب الأساسي وراء ذلك الارتفاع في أسعار السلع الغذائية، وعلى الرغم من أن ذلك الادعاء صحيح نسبيا نظرا لوجود جزء من مدخلات الإنتاج يتم استيرادها بالدولار الأمريكي، إلا أن التسعير المبالغ للدولار والذي وصل إلى مستويات جنونية كان سببا في التسعير المبالغ فيه لأسعار السلع الغذائية بل وتغيير تسعيرها بشكل سريع وعنيف أثر التغيرات في الأسواق العالمية، وكان للتأخر في الإفراج عن بعض السلع الغذائية المحتجزة بالموانئ دور في زيادة التذبذب في أسعار السلع الغذائية بالارتفاع.

“

لكن ذلك الوضع تبدل كليا بعد قرار المركزي بإعادة تسعير الجنيه بالسعر العادل في 6 مارس 2024 وقرارات المركزي بخفض القيود على سوق النقد الأجنبي بمصر، وتوجيه المصارف المصرية بتوفير الدولار للمستورين مع منح السلع الغذائية والأدوية أولوية في تدبير العمليات تتبعها باقي السلع الأخرى، وقد سمح ذلك الإجراء لسعر الدقيق بالانخفاض بنسبة 35% (وفقا لتصريحات وزير التموين) حيث انخفض طن الدقيق بحوالي 4000 جنيه¹، وبالنظر إلى أسعار طن

الدقيق بمختلف أنواعه (بروتين - 27، وبروتين 24) والتي تم الحصول عليها من منصة أسواق المعلومات الخاصة بالسلع فقد، اتخذت أسعار الدقيق اتجاه صعودي لترتفع من أكتوبر - 2023 (متوسط سعري خلال الشهر) من 13450 جم للطن، لتصل إلى 23200 جم للطن، أي أنه ارتفاع بنسبة 72% في سعر دقيق بروتين 27.

ثم بدأت أسعار الدقيق بالانخفاض مرة أخرى بعد بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الحكومي (بداية من 6 مارس 2023) والذي شمل عددا من الإصلاحات المالية والنقدية التي ساهمت في استقرار سعر صرف الدولار الأمريكي وعودة الاستقرار بمنظومة تسعير العملة، وقللت من المخاطر المرتبطة بالتغير في سعر الصرف وهو ما دفع أسعار طن الدقيق للانخفاض من مستوى 23400 في فبراير 2024 إلى 17000 في مارس 2024 (انخفاض بنسبة 27%) ثم إلى سعر 15200 لطن الدقيق في أبريل 2024 (انخفاض آخر بنسبة 11%)، وهو ما انعكس على انخفاض سعر كيلو الدقيق المباع لمستهلك التجزئة من 28 جم للكيلو إلى 18 جم للكيلو.



المصدر أسواق معلومات - 2024

من المفترض أن ينعكس التسعير الجديد لسعر لطن الدقيق على تسعير السلع المرتبطة به بشكل مباشر وغير مباشر مثل الخبز والمعكرونة وأعلاف الدواجن وأسعار الدواجن والبيض، وتختلف نسبة التأثير وفقا لنسبة وجود مكون من القمح داخل تلك المنتجات، فعلى سبيل المثال من المفترض (وفقا لوزارة التموين) أن ينخفض سعر الخبز السياحي بالسوق المصري (الخبز الذي يتم خبزه وبيعه في الأفران بالسوق الحر)، وقد أشارت وزارة التموين أن الوزارة بصدد تشكيل لجنة عليا لمتابعة التغير في تسعير سعر رغيف الخبز لتتوافق مع التغيرات في تكلفة الإنتاج والأسعار الحالية للدقيق، وقد بادرت الشعبة العامة للمخابز بتقديم اقتراحها إلى وزير التموين والتجارة الداخلية بشأن تحديد سعر ووزن الخبز السياحي والعيش الفينو لتحديد سعر رغيف الخبز وقد قدمت مقترحا لتسعير الخبز، بينما أقرت وزارة التموين والتجارة الداخلية مقترح لتسعير الخبز البلدي الحر، ويمكن عرض تلك المقترحات وفقا للجدول التالي:

قرار وزارة التموين والتجارة الداخلية "خبز بلدي حر"		مقترح شعبة المخابز "خبز بلدي سياحي"	
السعر "بالقرش"	الوزن "بالجرام"	السعر "بالقرش"	الوزن "بالجرام"
50	45	50	25
75	65	75	40
1	90	150	80
11.5 جنيه	1 كيلو خبز		

وهنا يجدر الإشارة إلى أن الخبز الحر هو الخبز الذي يحصل على دعم حكومي جزئي على سعر الدقيق، مما يجعله أرخص من الخبز السياحي وهو يخضع لمعايير جودة محددة من قبل وزارة التموين والتجارة المصرية، بينما الخبز السياحي هو الخبز الذي لا يحصل على أي دعم حكومي من حيث سعر الدقيق أو تكاليف الإنتاج ولا يخضع لمعايير محددة للإنتاج لكنه عادة ما يكون أفضل جودة من الخبز الحر، ولا يوجد بمصر إحصاء دقيق لعدد مخابز الخبز السياحي نظرا لعدم وجود تصنيف لمخابز الخبز السياحي حيث ان وزارة التموين والتجارة الداخلية تصنف المخابز حسب الأنواع إلى مخابز بلدية، ومخابز مدعومة، ومخابز حرة، دون وجود تصنيف خاص لمخابز الخبز السياحي²، كما أن أعداد المخابز في تغير بشكل مستمر مما يجعل من الصعب تحديث إحصاءاتها لكن وفقا لتصريحات رئيس شعبه المخابز باتحاد الغرف التجارية الصادر في أبريل 2024³، فإن 50% من المخابز الحرة في مصر ملتزمة بتخفيض الخبز السياحي وهو ما يدفعنا لتقدير أن عدد المخابز السياحية بمصر تبلغ حوالي 10 آلاف مخبز بافتراض أن جميع المخابز الحرة تنتج الخبز السياحي⁴، بينما تشير تقارير صحفية أخرى إلى وجود أكثر من 30 ألف مخبز حر في مصر، وبافتراض أن 10% من تلك المخابز تنتج الخبز السياحي فهناك حوالي 3000 مخبز سياحي في مصر، تلك المخابز تتولى خدمة قرابة 40 مليوناً مصرياً بينما يحصل 60 مليوناً تقريباً على الخبز البلدي المدعوم من خلال المخابز المدعومة والتابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية المصرية بسعر 5 قروش للريغيف وظل ذلك التسعير ثابت طوال الفترة الماضية وخاصة مع الارتفاع في سعر الدقيق، وقد كان ذلك التثبيت لسعر الريغيف المدعوم سبباً في ارتفاع مخصصات دعم السلع التموينية بموازنة العام 2024/2023 بمبلغ 37 مليار دولار عن مخصصات دعم السلع التموينية في موازنة العام 2023/2022، حيث بلغت مخصصات الدعم للسلع التموينية في موازنة عام 2024/2023 حوالي 127.7 مليار جم مصري (84 مليار جم لدعم ريغيف الخبز، 5.4 مليار

جم لدعم دقيق المستودعات، 2.5 مليار جم لدعم نقاط الخبز، و 36.2 مليار جم لدعم سلع البطاقات التموينية الاخرى). وتعود تلك الزيادة الكبيرة في مخصصات دعم رغيف الخبز في حقيقة أن سعر رغيف الخبز المدعوم لم يتغير منذ عام 1989 حيث تغير سعر رغيف الخبز المدعوم ثلاث مرات في تاريخ مصر فكان سعر الرغيف نصف قرش حتى سبتمبر 1984 ثم ارتفع إلى قرشين للرغيف في عام 1988 ثم ارتفع إلى سعر 5 قروش وظل عند ذلك التسعير منذ عام 1989 حتى عام 2024، وقد كان لذلك التثبيت السعري آثار اقتصادية كبيرة متمثلة في الإفراط في استهلاك الخبز وزيادة الهدر وارتفاع فاتورة استيراد مصر من القمح، والعديد من الآثار الأخرى التي يمكن الحديث عنها في تقرير آخر بالتفصيل.

كل تلك الإجراءات السابق ذكرها تستهدف بها الدولة توفير رغيف الخبز بأسعار مناسبة للمواطنين لضمان الأمن الغذائي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وحماية الفئات الأكثر ضعفاً من تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الرغم من العبء المالي الكبير الذي تتحمله الحكومة المصرية كما سبق الإشارة، لكن وعلى الرغم من الإجراءات العديدة التي تتخذها وزارة التموين للتفتيش على المخازن للتأكد من تنفيذ السياسة التسعيرية إلا أنه واقعيًا لا يمكن تحقيق الرقابة المستدامة على هذا القدر الهائل من المخازن وهو ما تدركه وزارة التموين والتجارة الداخلية، حيث أن المواطنين هم القادرون على تحقيق تلك الرقابة على الأسواق، وقد خصت وزارة التموين رقم ساخن رقم 19588 لمكافحة جشع التجار وإخفاء السلع والبيع بسعر غير التسعيرة المقررة، ويتبقى دور المواطنين في الحفاظ على حقوقهم بالاتصال على هذا الرقم الساخن للإبلاغ على أيه مخالفات ومساعدة الوزارة على ضبط الأسواق.

المصادر

1. الأخبار الرئيسية | وزارة التموين (msit.gov.eg)
2. الموقع | لوزارة التموين و التجارة الداخلية (msit.gov.eg)
3. أسعار الخبز السياحي والفينو المقترحة من شعبة المخازن بعد انخفاض سعر طن الدقيق (almasryalyoum.com)
4. شعبة المخازن: 50% نسبة الالتزام بخفض أسعار الخبز السياحي.. ولا تساهل مع المخالفين - فيس مصر (face-masr.com)

مقالات تحليلية

تيسير المعاملات النقدية... الدوافع والتداعيات

أسماء رفعت

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

أصدر البنك المركزي المصري في 15 أبريل الجاري قرارًا بزيادة حد السحب النقدي من فروع البنوك من 150 ألف جنيه إلى 250 ألف جنيه، وزيادة حد السحب من ماكينات الصرف الآلي من 20 ألف جنيه إلى 30 ألف جنيه، وذلك للأفراد والشركات لتيسير المعاملات النقدية. وكان قد صدر قرار مماثل لذلك القرار في 25 أغسطس 2022، فما هي الظروف الاقتصادية الحالية التي دفعت لاتخاذ ذلك القرار؟

“

القاهرة في: ١٥ أبريل ٢٠٢٤

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة
بنك

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى الكتاب الصادر في ٢٥ أغسطس ٢٠٢٢ بشأن الحدود القصوى لعمليات السحب والإيداع النقدي سواء من فروع البنوك أو ماكينات الصراف الآلي، وفي إطار حرص البنك المركزي على تقديم المزيد من التيسير على المواطنين والشركات، فقد تقرر زيادة الحد الأقصى اليومي لعمليات السحب النقدي من فروع البنوك ليصبح ٢٥٠ ألف جنيه مصري للأفراد والشركات، ومن ماكينات الصراف الآلي ليصبح ٣٠ ألف جنيه مصري.

هذا، وأود التأكيد على مراجعة السياسة الداخلية لمصرفكم الموقر لتعكس الحدود الواردة بعاليه، مع تحديث سياسة الحدود القصوى للسحب النقدي للعمليات الأجنبية الموضوعه من قبل مصرفكم واعتمادها من مجلس الإدارة وتحديثها بصفة دورية.

برجاء التقاضل بالتنبه نحو اتخاذ اللازم للعمل بما تقدم اعتبارا من تاريخه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

حسن عبدالله

تطور معدل التضخم

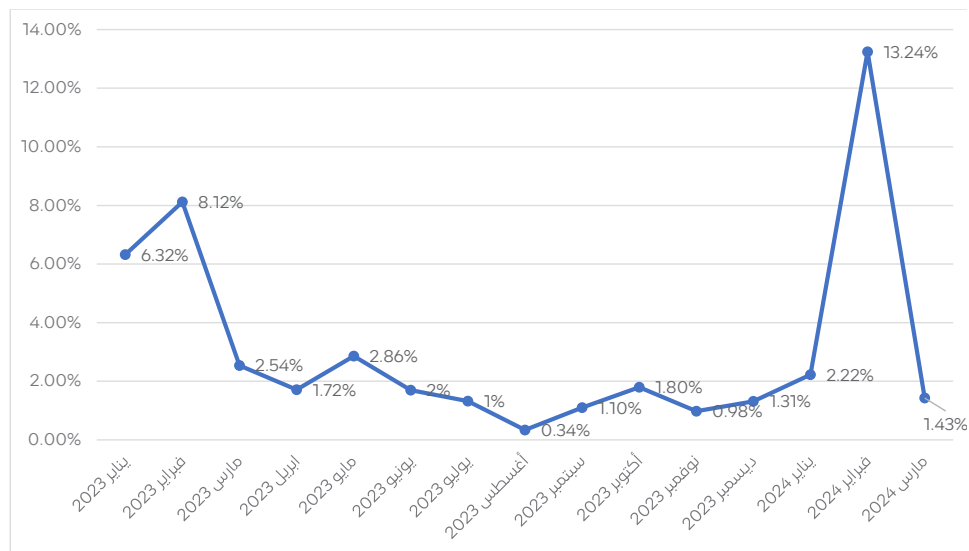
يهدف البنك المركزي بشكل عام إلى تحقيق معدل منخفض ومستقر للتضخم على المدى المتوسط، وقد تم تحديد معدل التضخم المستهدف عند مستوى 7% (± 2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2024، ومستوى 5% (± 2 نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام 2026، وفقا لما أعلنه البنك المركزي المصري.

وفي هذا الاطار، يلاحظ ارتباط قرارات البنك المركزي المتعلقة بحدود السحب والايذاع النقدي باتجاهات المستوي العام للأسعار؛ فلا يخفى أنه منذ مارس 2022 اتخذ المستوي العام للأسعار اتجاها تصاعديا بشكل متسارع نتيجة العديد من التحديات الاقتصادية الخارجية والداخلية، والتي دفعت البنك المركزي لاتخاذ العديد من القرارات لكبح وتيرة تصاعد معدلات التضخم، وقد جاء من بين تلك القرارات إلغاء الحدود القصوى لعمليات الإيداع للأفراد والشركات بفروع البنوك وماكينات الصراف الآلي، مع زيادة الحد الأقصى لعمليات السحب النقدي للأفراد والشركات من 50 إلى 150 ألف جنيه، والإبقاء على الحد الأقصى للسحب اليومي من ماكينات الصراف الآلي بواقع 20 ألف جنيه، وذلك وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في 25 أغسطس 2022. وقد هدف ذلك القرار إلى سحب السيولة النقدية الزائدة من الأسواق مع إتاحة قدر من المرونة في عمليات السحب من خلال فروع البنوك فقط.

وعلى العكس من ذلك، ففي ابريل 2020 صدر تعليمات من البنك المركزي بتعديل حدود السحب اليومية للأفراد لتصبح 20 ألف جنيه عبر ماكينات الصرف الآلي بدلا من 5 آلاف جنيه، كما تم رفع حد السحب في الفروع من 10 آلاف جنيه إلى 50 ألف جنيه. ويلاحظ تزامن ذلك القرار مع مواجهة جائحة كورونا والتي ترتب عليها تباطؤ النشاط الاقتصادي،

وقد جاء القرار ضمن عدد من التدابير الاحترازية المتخذة لمواجهة آثار أزمة جائحة كورونا والتي هدفت لمنع تكس الافراد داخل فروع البنوك، فضلا عن ارتباط توقيت اتخاذ القرار بحلول شهر رمضان والذي يرتبط بارتفاع معدلات الانفاق الاستهلاكي.

الرقم الأساسي لأسعار المستهلكين (التغيير الشهري)



استقرار نسبي في قيمة الجنية المصري واحتواء السوق الموازية

شهد شهر مارس الماضي القرار الأهم للبنك المركزي المصري والمتعلق بالسماح بتخفيض قيمة الجنية المصري مقابل الدولار الأمريكي ليتم تحديد قيمته وفقا لقوى العرض والطلب. وتتمثل أهمية هذا القرار في احتواء السوق الموازية ومعالجة أوضاع سوق الصرف الأجنبي والتي ترتب عليها العديد من التحديات

الاقتصادية من أبرزها ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتراجع قدرة الجهاز المصرفي في السيطرة على معدلات

التضخم والوصول به إلى المعدلات المستهدفة.

وقد سجل التغيير الشهري للرقم الأساسي لأسعار المستهلكين الصادر من البنك المركزي المصري %13.24؛ إذ يعد ارتفاع معدل التضخم هو الأثر المباشر الذي يعقب قرار تحرير قيمة العملة. وبعد مرور ما يزيد عن شهر على اتخاذ قرار تحرير سعر الصرف، يلاحظ نجاح ذلك القرار في تحقيق استقرار وارتفاع نسبي في قيمة الجنية المصري واحتواء السوق السوداء واستقرار نسبي لمستويات الاسعار فضلا عن زيادة قدرة الجهاز المصرفي في إدارة السيولة النقدية، الامر الذي مكن السلطات النقدية من اتاحة مزيد من المرننة والثقة للمتعاملين مع وحدات الجهاز المصرفي من خلال اقرار رفع حد السحب النقدي.

دفع معدل النمو الاقتصادي وتحفيز النشاط التجاري

يسهم قرار زيادة حد السحب اليومي في احداث انفراجة في الأسواق وزيادة ثقة المتعاملين من الافراد والشركات، فضلا عن توفير الوقت والجهد اللازمين لإتمام المعاملات النقدية، بما ينعش التجارة ويحفز النشاط الاقتصادي. وسوف ينعكس تعزيز السيولة على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي وتنشيط الإنتاج وتحسين معدلات التشغيل وسرعة دوران رؤوس الأموال، بما ينعكس في النهاية على دفع معدلات النمو الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، فإن اتاحة السيول النقدية من خلال القنوات المصرفية الرسمية يساعد في توسيع حجم المعاملات لاسيما بين الفئات التي تقبل على استخدام الخدمات المصرفية من محدودي الدخل والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويشجع نحو استخدام بطاقات الدفع وإصدار المزيد منها ويحفز نحو المزيد من استخدام الخدمات المصرفية الرسمية بشكل عام بما يزيد من فعالية الشمول المالي.

وختاماً، فعلى الرغم من أهمية التيسير النقدي في زيادة ثقة الافراد والشركات وتحفيز النشاط التجاري ودفع النمو الاقتصادي، إلا إنه من جهة أخرى يجب مراعاة انعكاس ذلك على معدل التضخم فضلا عن ضرورة تشديد الرقابة على المعاملات المالية لتجنب القيام بالعمليات المالية غير الشرعية بما في ذلك تمويل الإرهاب وعمليات غسيل الأموال، أو استخدام السيولة النقدية في شراء الأصول بفرض إعادة بيعها عند ارتفاع أسعارها الأمر الذي ينتج عنه فقاعات سعرية.



ECSS

المركز المصري
للأفكار والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للأفكار والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg



www.ecss.com.eg